سياسة تركيا الخارجية تجاه منطقة القوقاز
(2002 – 2010)

أ. م. د. محمد عبدالرحمن يونس العبيدي

قسم الدراسات التاريخية والثقافية/ مركز الدراسات الإقليمية/ جامعة الموصل

مستخلص البحث

تعد منطقة القوقاز من المناطق ذات الأهمية الاقتصادية والسياسية والجغرافية والإستراتيجية، وهي من هذا المنطلق تحظى باهتمام العديد من دول العالم القريبة والبعيدة منها، لذلك فقد أصبحت ميدانا للتنافس والصراع الاقتصادي والسياسي بين هذه الدول. وعليه جاء هذا البحث ليركز على دور تركيا وسياستها تجاه منطقة القوقاز، باعتبارها احد أطراف هذا التنافس وكونها مجاورة لكل من أرمينيا وجورجيا وأذربيجان، وهذه الدول ستكون محور السياسة التركية تجاه هذه المنطقة وهي محور البحث.

المقدمة

كان من ابرز واهم الأحداث التي شهدها العالم المعاصر في نهاية القرن العشرين هو انهيار وتفكك الاتحاد السوفيتي والذي كان احد طرفي التنافس والصراع فيما عرف بـ "الحرب الباردة".

لقد كان من نتائج تفكك الاتحاد السوفيتي هو تغير موازين القوى لصالح الولايات المتحدة الأمريكية، وظهور كيانات وجمهوريات وخرائط سياسية جديدة في آسيا، وقد أصبحت هذه الجمهوريات المستقلة حديثا وخاصة دول أسيا الوسطى ومنطقة القوقاز محط أنظار الدول القريبة والبعيدة، نظرا لما تتمتع به من ميزات جغرافية واقتصادية.

وانطلاقا من الأهمية الجغرافية والاقتصادية والإستراتيجية التي تتمتع بها منطقة القوقاز (محور البحث) فقد أصبحت مجالا للتنافس والصراع، وكسب النفوذ لدول المنطقة ومنها تركيا والدول الغربية وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية، وعليه ركزت تركيا من اهتمامها بهذه المنطقة وبجمهورياتها منذ عام 1991.

وبناءا على الأهمية التي حظيت بها منطقة القوقاز وما أفرزته من تنافس وصراع سواءا على مستوى دول القوقاز نفسها او الدول المجاورة لها، يحاول هذا البحث التركيز على دور تركيا وسياستها تجاه منطقة القوقاز، باعتبارها احد أطراف هذا التنافس في هذه المنطقة المهمة، وكدولة مجاورة لهذا الإقليم ودوله، وبلا شك إن أي أحداث او متغيرات تشهدها هذه المنطقة ودولها ينعكس بصورة مباشرة على تركيا كونها مجاورة لكل من أرمينيا وجورجيا وأذربيجان، وهذه الدول سوف تكون محور التوجه التركي في هذا البحث.

قسم البحث إلى ثلاثة محاور: تناول المحور الأول **محددات السياسة التركية تجاه منطقة القوقاز**، فيما تضمن المحور الثاني **البعد السياسي في السياسة التركية تجاه منطقة القوقاز**، وتم التركيز فيه على ثلاثة جوانب تضمن الأول **تطبيع العلاقات مع أرمينيا** أما الجانب الثاني فشمل **الموقف التركي من الحرب الروسية – الجورجية**، فيما خصص الثالث **لقضية ناكورنوكارباخ**، أما المحور الثالث فقد اهتم بموضوع **البعد الاقتصادي في السياسة التركية تجاه منطقة القوقاز**.

اولاً: محددات السياسة التركية تجاه منطقة القوقاز

تعتمد الدول في سياستها الخارجية على مجموعة من العوامل والدوافع السياسية، والاقتصادية، والأمنية، والقومية، والثقافية، والدينية، والجغرافية، والإستراتيجية، وقد تتباين هذه العوامل او المنطلقات في سياسات الدول الخارجية من دولة الى أخرى، فتارة تكون ثابتة وتارة أخرى تتغير، وتختلف بحسب ما تمليه مصالح تلك الدولة من وقت لآخر ومن حاكما لآخر، وبقدر تعلق الأمر بسياسة تركيا الخارجية تجاه منطقة القوقاز، فان تركيا رسمت سياستها تجاه هذه المنطقة انطلاقا من عدة عوامل ووفق معايير واعتبارات محددة تغير البعض منها منذ عام 2003 واهم هذه العوامل:

1- أهمية الموقع الجغرافي لمنطقة القوقاز : تنحصر هذه المنطقة بين البحر الأسود وبحر آزون غربا وبحر قزوين شرقا وتنقسم هذه المنطقة إلى إقليمين هما منطقة (شمال القوقاز) وهي المناطق التابعة لروسيا حاليا، ومنطقة (عبر القوقاز) وتضم ثلاث جمهوريات هي

جورجيا وأرمينيا وأذربيجان (محور البحث)، وبذلك تكتسب هذه المنطقة أهميتها الجغرافية من موقعها الجغرافي هذا، فهي حلقة وصل بين قارتي آسيا وأوربا، وأصبحت ذو أهمية إستراتيجية للدول المجاورة بما فيها تركيا[1].

2- الأهمية الاقتصادية: تمتاز منطقة القوقاز بكونها من المناطق الغنية بالثروات الطبيعية وأهمها النفط والغاز، وتقدر ثرواتها النفطية بـ 200 مليار برميل، فهي بذلك تصبح محط اهتمام وتنافس الدول القريبة منها والبعيدة، وقد حظيت هذه المنطقة منذ انهيار الاتحاد السوفيتي عام 1991 بأهمية اقتصادية كبيرة على المستويين الإقليمي والدولي، ومطمع العديد من الدول طيلة الفترة السابقة، ومهيأة لان تكون المحور الأهم في ظل النظام الدولي الحالي[2].

3- التركيب الديمغرافي: يتسم التركيب ألاثني لمنطقة القوقاز بأنه خليط من القوميات المختلفة ومنها القومية التركية، وتتحدث شعوبها بلغات مختلفة ومنها التركية، وتدين بالديانات الإسلامية والمسيحية واليهودية، ولها ثقافات متنوعة فهي بلا شك ستحظى باهتمام ومتابعة من قبل السياسة التركية الخارجية.

4- تجاور منطقة القوقاز شعوب وأمم مختلفة منها الأتراك والفرس والروس، وكانت مجالا للتنافس والصراع والهيمنة للكثير من هذه القوى وخضعت لسيطرتها [3] لذلك كانت محط تنافس النفوذ بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، وكانت تركيا من هذا المنطلق إحدى هذه الدول.

5- فضلا عن ذلك تعاني دول هذه المنطقة من مشاكل اقتصادية وهي اقل في الإمكانيات الاقتصادية والإنتاجية من تركيا وبالتالي تسعى الأخيرة إلى أن تكون هذه المنطقة سوقا رائجا للبضائع التركية، وبالتالي سيعوضها عن الأسواق الأوربية التي تعاني فيه تركيا من منافسة البضائع الغربية، كذلك فان رواج البضائع التركية في هذه المنطقة سيحد من بضائع الدول الأخرى كالصين والهند وأوربا وينافسها.

6- اوجد تفكك الاتحاد السوفيتي فراغا سياسيا، دفع الكثير من الدول القريبة والبعيدة لشغله، ومن هذه الدول إيران وتركيا، حيث تنافست الدولتان لضمان مصالحها وإيجاد مناطق نفوذ لها في هذه المنطقة، معتمدة كل منها على عدد من المقومات والعوامل داخل هذه المنطقة،

حيث سعت تركيا منذ عام 1992 إلى تقديم نموذج نظامها السياسي كدولة علمانية وديمقراطية ذات صبغة إسلامية إلى جمهوريات أسيا الوسطى والقوقاز في سبيل إقامة علاقات جيدة مع هذه الدول، وتبتغي من وراء ذلك كسب دعم وتأييد الدول المعارضة لنموذج النظام السياسي الإيراني، وبالتالي سينعكس على مدى نجاح سياستها ومد نفوذها في هذه المنطقة[4].

7- في ظل المتغيرات التي شهدتها الساحة الدولية عام 2001، مثلت هجمات الحادي عشر من ايلول / سبتمبر مرحلة فاصلة في تاريخ العالم، فقدمت الولايات المتحدة الأمريكية للعالم نظام عالمي جديد، شهد بعدها تغيرات جوهرية مثل احتلال أفغانستان عام 2001، واحتلال العراق عام 2003، ومن هذا المنطلق سعت تركيا باتجاه ايجاد موقع مؤثر لها في هذا النظام العالمي الجديد، لاسيما وأنها عضو في حلف شمال الأطلسي (الناتو)[5].

8- اعتمدت تركيا في سياستها الخارجية ومنذ مجيء حزب العدالة والتنمية على مبدأ حل المشكلات العالقة مع الدول المجاورة اوما سمي بـ "تصفير المشكلات"، وتحرير تركيا من مشاكلها الخارجية، وبناء علاقات جيدة مع جيرانها بما فيها منطقة القوقاز، وبدلا من أن تكون مصدرا للمشكلة تكون مصدرا لحلها، ليس على المستوى الإقليمي فحسب وإنما على مستوى علاقاتها مع دول العالم، وبذلك تتمكن تركيا من ألانتقال من كونها احد المحاور او حلقة وصل في السياسات بين الشرق والغرب، إلى بلد محوري ومركزي في المنطقة[6].

9- اعتماد سياسة الانفتاح في جنوب القوقاز والمحيط الإقليمي لتقوية مواقفها وكورقة ضغط على الاتحاد الأوربي للقبول بتركيا كعضو في الاتحاد[7].

ثانيا: البعد السياسي في السياسة التركية تجاه منطقة القوقاز

1- السياسة التركية تجاه منطقة القوقاز قبل عام 2003

كان انهيار وتفكك الاتحاد السوفيتي عام 1991 من ابرز الأحداث التي شهدها العالم في القرن العشرين، وقد كان لهذا الحدث تأثيرات كبيرة على دول المنطقة والعالم بشكل عام، وقد تأثرت تركيا بهذا الحدث كبقية الدول المجاورة.

حاولت تركيا طيلة عقد التسعينيات من القرن المنصرم الاستفادة من أهميتها الجيوسياسية والإستراتيجية، وزادت من توجهاتها نحو منطقتي أسيا الوسطى والقوقاز من خلال زيارات مسؤوليها إلى هذه الجمهوريات، وسارعت إلـى الاعتراف باستقلال تلك الجمهوريات، وإقامة العلاقـات الدبلوماسية معها، وقدمت عددا من القروض والهبات لهذه الجمهوريات، وألزمت نفسها بالوقوف في وجه العديد من التحديات والحقائق الصعبة التي ليس من السهولة تجاوزها، وانعكس ذلك على موقف تركيا وسياستها فـي هذه المنطقة وبدا واضحا محدودية النفوذ التركي في هذه المنطقة.

لقد كان انهيار الاتحاد السوفيتي حدثا مفاجئا لدول العالم ومنها تركيا، فلم تكن على استعداد له، ولم يكن لها مخطط لمواجهة مثل هذا الحدث، لذلك كانت السياسة التركية تعاني من عدم التخطيط ونقص كبير في الإستراتيجية، ولذلك أحبطت الكثير من المشاريع التي كان الأتراك يبنون عليها أمالا لتعزيز نفوذهم في هذه المنطقة، وعليه كانت هذه الأخطاء حاضرة في السياسة الخارجية التركية بعد عـام 2003، حيث بنت تركيا سياستها الخارجية تجـاه منطقة القوقاز واسيا الوسطى بصيغة جديدة مستفيدة من الأخطاء السابقة[8].

2- السياسة التركية تجاه منطقة القوقاز بعد عام 2003

اعتمدت تركيا ومنذ تسلم حزب العدالة والتنمية لمقاليد السلطة في الثالث مـن تشرين الثاني/ نوفمبر عام 2002، علـى مبدأ (المبادرة الدبلوماسية) فـي سياسـتها الخارجية، وانتقلت إلى سياسة المبادر في معالجة الإحداث والمشاكل لا المنتظر او المشاهد لها، وقـد أشار الرئيس التركي عبدالله غول إلى هذا المعنى بالقول "إن تركيا لا يمكن أن تبقى محصورة داخل الأناضول، ففي ظل التحولات الإقليمية والدولية الخطيرة، يصبح مـن الخطأ أن تبقى أنقرة متفرجة على ما يجري حولها، وهي جزء يتأثر بما يجري فـي محيطها وتؤثر به"، وكثيرا ما كان رئيس الحكومة التركية رجب طيب اردوغان يقول: "إنّ تركيا لا يمكن أن تجلس في المدرجات وتتفرج على اللعبة بل يجب أن تكون لاعبا على ارض الملعب"[9] وقد كانت منطقة القوقاز إحدى مجالات السياسة التركية هذه.

من هذا المنطلق بنت تركيا سياستها الخارجية في عهد حزب العدالة والتنمية على أسس ومبادئ أهمها:

1- التوازن بين الأمن والديمقراطية او الحرية، حيث حاولت تركيا منذ عام 2002 نشر وترويج مبدأ الحريات المدني دون التفريط بالأمن.

2- سارت تركيا في سياستها الخارجية وفق مبدأ (تصفير المشاكل) مع الدول المجاورة لها و بناء علاقات أكثر انسجاما وتعاونا مع تلك الدول.

3- اعتمدت سياسة تركيا الخارجية في المحيط الإقليمي على مبدأ أهمية توفير الأمن للجميع، وإقامة منطقة مستقرة خالية من المشاكل التي تؤثر في استقرارها وتدفع باتجاه زعزعة أمنها واستقرارها، واتبعت في ذلك سياسة الحوار السياسي والتعاون الاقتصادي والتعايش الثقافي المتعدد.

4- اتبعت تركيا في سياستها الخارجية على تعدد الأبعاد في التعامل السياسي، وإقامة علاقات مع دول ذات تأثير في الساحة الدولية وعدم حصرها بجهة واحدة، وجعل هذا التعامل أساساً للتعاون والتكامل لا التنافس.

5- سارت تركيا في سياستها الخارجية وخاصة بعد عام 2003 وفق مبدأ وسياسة "الدبلوماسية المتناغمة " وتغير أداؤها الدبلوماسي وفقا لهذا المبدأ، وأصبحت ذات حضور في استضافة وحضور المؤتمرات الدولية.

6- وضعت تركيا في سياستها الخارجية تجاوز مبدأ أن تكون تركيا حلقة وصل او دولة جسرية بين طرفين دون أن تكون طرفا مؤثرا في احدهما، بل الانتقال والعمل وفق مفهوم الدولة المؤثرة القادرة على معالجة الأحداث والإشكاليات والتواصل من خلال طرح الأفكار والحلول في المحيط الإقليمي والعالمي[10].

وعليه أخذت تركيا بتوسيع نفوذها واستثماراتها في منطقة جنوب القوقاز وعلى الصعيدين السياسي والاقتصادي منذ عام 2003، وكان التحدي الأكبر لها في هذا الجانب هو العلاقات مع أرمينيا، ومع ذلك سعت حكومة حزب العدالة والتنمية إلى تعزيز مكانها في المنطقة كقوة إقليمية.

بلا شك إنّ عامل الاستقرار والتطور والازدهار والتعاون في علاقات تركيا السياسية والاقتصادية في منطقة جنوب القوقاز، هو أمر على قدر كبير من الأهمية بالنسبة لتركيا، وعليه سعت تركيا في إتباع سياسة الانفتاح والتقارب إزاء دول المنطقة من اجل تعزيز نفوذها ومصالحها إلى ابعد مدى ممكن، والعمل من اجل تحقيق السلام والاستقرار في محيطها الإقليمي وبضمنها منطقة القوقاز، التي حرصت تركيا إبان العشر سنوات الماضية على العمل على أن تكون هذه المنطقة على اكبر قدر من الاستقرار الذي يشجع على تامين استمرار تدفق إمدادات الطاقة من هذه المنطقة وعبر تركيا، التي تطمح أن تكون مركزا مهما لتصدير الطاقة. وعليه فان ضمان الاستقرار الدائم لمنطقة القوقاز أصبح من أولويات واهتمامات السياسة الخارجية التركية واحد استراتيجياتها[11].

بناءا على ما سبق سيتم معالجة هذا المبحث من خلال التركيز ودراسة السياسة التركية تجاه القضايا والمسائل التالية :

1- تطبيع العلاقات مع أرمينيا.

2- الحرب الروسية – الجورجية.

3- قضية ناكورنوكارباخ.

1– تطبيع العلاقات مع أرمينيا :

أصبحت قضية تطبيع العلاقات التركية – الأرمينية عنصرا مهما في بروز نظام جغرافي سياسي جديد في منطقة القوقاز، وبلا شك إن هناك عوامل وأسباب دفعت كلا الجانبين إلى هذا التقارب ومحاولات التطبيع بين البلدين، فتركيا رغبت بفتح صفحة جديدة في علاقاتها مع أرمينيا للأسباب التالية:

اولاً: إن تطبيع العلاقات مع أرمينيا قد يعمل على تعزيز الوضع الجيوسياسي لتركيا في منطقة القوقاز.

ثانيا: من الممكن أن يدعم هذا الانفتاح والتطبيع مع أرمينيا الموقف التركي في مسالة الانضمام إلى الاتحاد الأوربي، من خلال الإثبات لدول الاتحاد بان تركيا يمكن أن تكون عاملا مهما في ضمان الأمن في منطقة بحر قزوين و البحر الأسود ومنطقة القوقاز عامة.

ثالثا: بالنسبة لتركيا فان إقامة علاقات جيدة مع أرمينيا قد يقضي او ينهي على العوامل والأسباب التي كانت الأساس في توتر وانقطاع العلاقات بين البلدين، فضلا عن أن هذا الانفتاح قد يزيل العامل الأكثر تأثيرا وإزعاجا في علاقات تركيا مع الولايات المتحدة الأمريكية، وهو السبب في إحداث الفوضى في علاقات أنقرة مع واشنطن، وذلك من خلال إمكانية الاعتراف "بالإبادة الجماعية" للأرمن من قبل المشرعين الأمريكيين[12].

رابعاً: فضلا عما سبق فان الافتقار إلى العلاقات الدبلوماسية بين تركيا وأرمينيا يعرض للخطر جهود تركيا وسعيها لان تصبح زعيما إقليميا، وكذلك محاولاتها في التوسط لحل الصراعات الطويلة في المنطقة[13].

1- أما بالنسبة لأرمينيا فإنها رغم تجاوزها للحصار التركي لها، فإنها مع ذلك بلد صغير وضعيف نسبيا وبحاجة إلى تقوية موقفها سياسيا واقتصاديا، وان أي تطور اقتصادي بالنسبة لها هو أمر صعب للغاية إذا ما استمر الوضع الراهن على حاله، فلا بد من إعادة النظر في علاقاتها مع تركيا في سبيل فتح الحدود معها.

2- إنّ أرمينيا بحاجة ماسة إلى العمل على تعديل وضعها الجيوسياسي وفقا للظروف وبموازنة القوة الروسية، وضرورة تنشيط علاقاتها مع أوربا والولايات المتحدة الأمريكية، ولعل الحرب الروسية– الجورجية الأخيرة دفعت في هذا الاتجاه بشكل اكبر أكثر من أي وقت آخر[14].

وعلى الرغم من أن تركيا كانت إحدى أولى الدول التي بادرت باستقلال أرمينيا عام 1991، فإنها لم تستمر في علاقاتها معها، بسبب القضايا العالقة بينهما وفي مقدمتها قضية ناكورنوكارباخ ومسالة "الإبادة الجماعية للأرمن"، كما تصر تركيا على أن تقوم أرمينيا بالتخلي عن أي مزاعم لها في الأراضي التركية، فيما تصر أرمينيا على أن تقوم تركيا بالإقرار بالمذابح الجماعية والإبعاد ضد الأرمن من قبل الدولة العثمانية خلال الحرب العالمية الأولى وبعدها، واعتبارها إبادة جماعية، فضلا عن مطالبة تركيا لأرمينيا بالانسحاب من الأراضي الأذربيجانية التي احتلتها بعد عام 1991، أما القضية الرابعة فهي الحصار التركي على أرمينيا[15].

وعليه ظلت العلاقات جامدة بسبب هذه القضايا حتى عام 2006، عندما كشفت أنقرة عن قيام عدد من دبلوماسيها بإجراء محادثات مع عدد من الدبلوماسيين الارمنيين، للبحث في إمكانية إيجاد ظروف ملائمة لدفع العلاقات الثنائية بين البلدين، كما التقى عدد من مسؤولي البلدين على هامش اجتماعات دولية مثل قمة الدول المتشاطئة على البحر الأسود عام 2007، وقد تطور موقف الجانبان باتجاه الانفتاح السياسي في علاقاتهما وخاصة بعد دعوة الرئيس الأرميني سيرج سركيسيان للرئيس التركي عبد الله غول في 25 حزيران / يونيو عام 2008 لحضور مباراة كرة القدم بين منتخبي أرمينيا وتركيا في العاصمة الأرمينية يريفان في إطار التصفيات المؤهلة لكاس العالم 2010، وهو ما أطلق على المفاوضات التركية – الأرمينية التي حدثت بعدها بتسمية دبلوماسية " كرة القدم " وقد كان لهذا التطور في العلاقات اثر في قيام وفدين من كلا البلدين بإجراء مباحثات في بيرن في 8 تموز / يوليو 2008. وذكرت صحيفة "حريات التركية" في 18 تموز/ يوليو 2008 بان دبلوماسيين أتراكا وآخرين من أرمينيا التقوا سرا في سويسرا في مسعى من قبل الجانبين لتطبيع العلاقات بين البلدين.

وقد لبى الرئيس التركي عبد الله غول دعوة الرئيس الأرميني سيرج سركيسيان، ووصل غول يريفان في 6 أيلول / سبتمبر عام 2008، وكانت الزيارة حدث تاريخي في تاريخ علاقات البلدين، لاسيما وأنها كانت أول زيارة لرئيس تركي لأرمينيا منذ عام 1991.

مثّل هذا الانفتاح بداية لدبلوماسية جديدة انتهجها كلا الجانبين في علاقاتهما الثنائية أطلق عليها كما ذكرنا سابقا تسمية دبلوماسية "كرة القدم" لأنها كانت الأساس في مفاوضات الجانبين التي انطلقت بعد هذه المباراة. وقد صرح عبد الله غول قبيل مغادرته أنقرة متوجها نحو أرمينيا قائلا: "آمل أن تزيل إقامة المباراة بين فريقي البلدين اليوم العقبات التي تحول دون تواصل الشعبين وتوثيق الروابط بينهما فضلا عن تعزيز أواصر الصداقة والسلام بين البلدين"، وكانت تركيا قد قطعت علاقاتها الدبلوماسية مع أرمينيا وأغلقت حدودها البرية معها منذ عام 1993 في أعقاب احتلال أرمينيا لإقليم ناكورنوكارباخ الأذربيجاني[16].

أجرى عبدالله غول خلال زيارته هذه محادثات مع الرئيس الأرميني سيرج سركيسيان تناولت إمكانية إعادة العلاقات الأرمينية – التركية، وإنشاء منظمة جديدة تعنى بالأمن والاستقرار في القوقاز، وكان رئيس الوزراء التركي رجب طيب اردوغان قد دعا إلى إنشاء هذه

المنظمة، بهدف تطويق التوترات القائمة في القوقاز والسعي إلى معالجتها عبر آليات جماعية مشتركة[17].

لقد كانت زيارة غول إلى أرمينيا كسرا لما في الماضي ليس فقط على صعيد العلاقات التركية – الأرمينية وإنما أيضا على مستوى الدبلوماسية التركية التي دأبت على تقليد العمل البطيء مع الحذر الشديد وترك الفرص تضيع، وعلى ما يبدو أن غول كان ينوي من خلال زيارته تلك العمل من اجل إعادة صياغة شكل العلاقات التركية – الأرمينية، وبدلا من أن تكون خطوة أولية تجريبية تكون خطوة أولى في سلسلة خطوات، وعلى نفس السياق قام علي باباجان وزير الخارجية التركي بلقاء نظيره الأرميني ادوارد نالبنديان وعلى الرغم من أنّ فحوى مباحثات وزيري خارجية البلدين لم تكشف على الملأ، إلاّ أنّ العديد من المراقبين السياسيين توقعوا بأنهم ذهبوا في مباحثاتهم ابعد من مسألة السعي لتطبيع العلاقات، لتتضمن كيفية تطبيع العلاقات بين البلدين[18].

يمكن القول إنّ الحرب الروسية – الجورجية وما ترتب عليها من نتائج ولاسيما دعوة رئيس الوزراء التركي رجب طيب اردوغان لإنشاء منظمة "منتدى الاستقرار والتعاون في القوقاز" كانت الانطلاقة الأولى نحو تطبيع العلاقات التركية – الأرمينية.

وشهدت المدة بين أيلول/ سبتمبر 2008 وحتى شباط / فبراير 2009 تطور سريع في تطبيع العلاقات التركية – الأرمينية وبلغت مرحلة من التحسن تجاوزت المستوى المتوقع لها، وتوجت هذه التوجهات خلال المؤتمر الخامس والأربعين للأرمن في ميونخ والذي عقد بين 6 – 8 من شباط / فبراير 2009 عندما اصدر رئيسا البلدين توجيهاتهما لوزيري الشؤون الخارجية من اجل التسريع بتطبيع العلاقات بين البلدين.

وبدأت مرحلة تطبيع العلاقات بين تركيا وأرمينيا بدعم من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوربي، فالعلاقات بين الجانبين من حيث السياسة الدولية مرتبطة ارتباطا وثيقا بمواقف كل من الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا المرشحة في الوقت نفسه لان تعزز جملة من التأثيرات على العلاقات التركية مع كل من الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا[19].

لقد كان من نتائج الانفتاح في سياسة تركيا الخارجية تجاه أرمينيا، وبعد محادثات استمرت بين البلدين لأكثر من سنة وقع الجانبان على اتفاق تاريخي في جامعة زيورخ السويسرية في 10

تشرين الأول / أكتوبر 2009، وقد وقع كل من وزير الخارجية التركي احمد داؤد اوغلو والأرميني ادوارد نالبنديان على بروتوكولين لتسوية الخلافات التاريخية بين الدولتين، وقد سجل التوقيع على هذا الاتفاق خطوة كبيرة باتجاه حلحلة مشكلات تركيا مع دول الجوار، وبلا شك إنّ التوقيع على هذه البروتوكولات سيطبّع علاقات البلدين وينمّيها سياسيا واقتصاديا ويعود بالفائدة على كلا البلدين[20].

نصت الاتفاقية على تبادل التمثيل الدبلوماسي بين البلدين وعلى فتح الحدود بينهما خلال شهرين من مصادقة برلماني البلدين على الاتفاقية، كما تضمنت تشكيل لجان لدراسة المشكلات والقضايا المشتركة الاقتصادية والسياسية بين البلدين، ومن هذه اللجان تشكيل لجنة مشتركة من مؤرخين أرمن وأتراك وسويسريين البلد الوسيط في الاتفاقية، لدراسة الأحداث التاريخية في عام 1915 والخروج بالتوصيات ذات الصلة بشأنها، كما أكدت على الاعتراف المتبادل بالحدود الدولية الحالية بين البلدين كما حددتها اتفاقيات القانون الدولي، واكتسبت هذه الاتفاقية أهمية كبيرة للبلدين لا سيما وأنها كانت الأولى بينهما منذ اتفاقية قارص في 13 تشرين الأول/ أكتوبر 1921 والتي وقعها كل من أرمينيا وتركيا وأذربيجان وجورجيا لترسيم الحدود بين دول القوقاز، فضلا عن ذلك فان هذه الاتفاقية تطرقت إلى القضايا الأساسية والتي هي محور التوتر في علاقات البلدين، ولم تتجاوزها او تتركها إلى مراحل لاحقة، كما أنها أسست لمرحلة جديدة في علاقات البلدين تختلف عن المرحلة التي سبقتها[21].

إنّ البروتوكولين الموقعين بين تركيا وأرمينيا والذين يشكلان أساسا للانفتاح في علاقات البلدين لا يرميان إلى حل المشاكل الثنائية القائمة بين البلدين فحسب، بل إنهما يرميان في ذات الوقت إلى حل جميع المشاكل الأخرى، وهذه المشاكل تهم دول المنطقة من قبيل أذربيجان وجورجيا كما تهم الدول التي لها مصالح ونفوذ في المنطقة مثل روسيا والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوربي[22].

لقد كان توقيع هذا الاتفاق احا للبلدين في تجاوز المرحلة السابقة وحقق لتركيا اعترافا أرمينياً بالحدود الحالية بين البلدين وتخلت أرمينيا عن مطالباتها بالأراضي التركية، فضلا عن تغير الموقف الأرميني بشان أحداث عام 1915. ومن إلزام تركيا بالاعتراف بالمجازر

التي قام بها الأتراك ضد الأرمن على أنها إبادة جماعية إلى القبول بتشكيل لجان مشتركة لدراسة وبحث هذه القضايا والتوصل إلى نتائج بشأنها.

إنّ إقامة علاقات تعاون بين تركيا وأرمينيا يدفع نحو المزيد من الاستقرار في القوقاز ويخدم مشروع تركيا في إقامة منتدى التعاون والاستقرار في القوقاز الذي اقترحته بعد نشوب الحرب الروسية– الجورجية في صيف عام 2008، ومثل هذا المنتدى لا يمكن تحقيق نجاحه دون تطبيع العلاقات وتطويرها بين البلدين، فضلا عن انه في حالة نجاحه فسوف تكون المنطقة مجال استقرار يكون لتركيا دور مهم فيها بما تمتلكه من مقومات[23].

أما بالنسبة لأرمينيا فقد حققت هذه الاتفاقية لها دعما في قضية (ناكورنوكارباخ) خصوصا وان الاتفاقية لم تشير لا من قريب ولا من بعيد إلى هذه القضية، والتي كثيرا ما كانت تركيا تربط دائما بين فتح الحدود مع أرمينيا وانسحاب القوات الأرمينية من ناكورنوكارباخ، فضلا عن فتح الحدود مع تركيا سيتيح لأرمينيا الخروج من ضائقتها الاقتصادية الشديدة، ويفتح لها الباب أمام العالم الخارجي ولاسيما أوربا عبر تركيا[24].

ورغم الآمال التي بنيت على توقيع هذا الاتفاق التاريخي من قبل الحكومتين التركية والأرمينية، لكنه واجه معارضة من قبل القوميين سواءً في تركيا او في أرمينيا، والعقبة الأكثر صعوبة في تطبيقه كانت بضرورة تمريره ومصادقة برلماني البلدين عليه ليصبح قانونا نافذا، فضلا عن أن فتح الحدود بين البلدين قد لا يتم دون التوصل إلى حل فيما يخص قضية ناكورنوكارباخ التي تعد العقبة الكأداء في تحقيق أي تقارب بين البلدين[25].

وبالفعل احدث توقيع الاتفاق ردود فعل معارضة ورافضة له من قبل شرائح مختلفة في كلا الدولتين، والأبرز كان من قبل أذربيجان التي نددت بهذا الاتفاق من خلال بيان أصدرته وزارة الخارجية الاذرية جاء فيه: "إنّ تطبيع العلاقات بين تركيا وأرمينيا قبل انسحاب القوات الأرمينية من المنطقة الأذربيجانية المحتلة يتناقض بشكل مباشر مع مصالح أذربيجان ويلقي بظلاله على العلاقات الأخوية بين أذربيجان وتركيا المبنية على جذور تاريخية" وحذرت أذربيجان من أنّ فتح الحدود التركية الأرمينية قد يتسبب بزعزعة الاستقرار في جنوب القوقاز.

وقد دفع رد الفعل الأذربيجاني رئيس الوزراء التركي إلى زيارة باكو لطمأنة الاذريين، وقال أمام البرلمان الأوربي " إنّ تركيا لن تفتح الحدود مع أرمينيا ما لم تنه الأخيرة احتلالها للأراضي

الأذربيجانية". ورغم ترحيب اردوغان بهذا الاتفاق ووصفه بأنه خطوة هامة لفتح باب الحوار والتعاون إلاّ انه ربط بينه وبين قضية كارباخ وقال: "يجب أنّ تحل لان تركيا ترغب بحل جميع النزاعات وبفتح الحدود بين جميع الدول" وربط كذلك الاتفاق بمصادقة البرلمان التركي عليه[26].

وأكدت أنقرة من جهتها على انسحاب القوات الأرمينية من الخطوط الأمامية لإقليم ناكورنوكارباخ المتنازع عليه بين أرمينيا وأذربيجان كشرط مسبق للتصديق على اتفاق السلام من قبل البرلمان وهو ما أثار رفضا شديدا في أرمينيا[27].

وقد دفع الموقف التركي هذا، فضلا عن ضغط المجتمع الأرميني ونقد المعارضة الأرمينية، وقناعة الحكومة الأرمينية بان تركيا لا تنوي المصادقة على الاتفاق الموقع بينهما في إطار زمني قريب أو محدد، الحكومة الأرمينية الى تشديد موقفها من قضيتي "الإبادة الجماعية"، وناكورنوكارباخ[28]، وهو ما دفع البرلمان الأرميني بالتالي إلى تبني قرار تجميد التطبيع مع تركيا في خطوة مثلت انتكاسة لجهود المصالحة بين أرمينيا وتركيا، وأكدت الغالبية الأرمينية أنها سحبت المداولات بشان التطبيع مع تركيا من جدول أعمال البرلمان الأرميني إلى أن تبدي تركيا الاستعداد لمتابعة العملية دون شروط مسبقة. وجاء في بيان صدر عن البرلمان الأرميني "إنّ إعلان الجانب التركي – في إشارة إلى تصريح اردوغان الذي ربط بين المصادقة على الاتفاق وتسوية النزاع بشان ناكورنوكارباخ — غير مقبول"[29].

وأكد الرئيس الأرميني ذلك من خلال تصريح أدلى به أمام الشعب الأرميني بقوله "إنّ أرمينيا لم تنسحب من المسار الذي دخلته من اجل التطبيع مع الجارة تركيا، لكنها قررت حاليا تجميد المصادقة على الاتفاقيات مع أنقرة"[30].

وبالرغم من تأكيد الجانبين التركي والأرميني الالتزام بهذا الاتفاق لكنه جمد تفعيله بين البلدين إلى إشعار آخر على أمل أن يتغير موقف احد الجانبان أو كلاهما.

2- الحرب الروسية – الجورجية

اقتحمت القوات الجورجية إقليم اوسيتيا الجنوبية[31] في 8 آب / أغسطس 2008، بعد أن اصدر الرئيس الجورجي ميخائيل ساكاشفيلي أمره للقوات الجورجية بذلك، وكانت جورجيا

تهدف من هذه العملية العسكرية إعادة السيطرة الكاملة لها على هذا الإقليم، معتمدة على عنصر المفاجأة والمباغتة وفرض الأمر الواقع بالسيطرة الكاملة للقوات الجورجية على الإقليم، وإبعاد احتمالية التدخل السريع من أي جهة أخرى، لكن الرد الروسي جاء سريعا، من خلال قيام القوات الروسية بالهجوم على القوات الجورجية في الإقليم وإجبارها على الانسحاب والعودة إلى أراضيها، ولم يتوقف الأمر عند ذلك، بل فتحت جبهة جديدة في إقليم ابخازيا المتمرد أيضا على جورجيا، وأصبح نظام ساكاشفيلي نفسه مهددا، وفي خضم هذه التطورات المتسارعة، أعلنت اوسيتيا الجنوبية استقلالها وانفصالها عن جورجيا في 26 آب / أغسطس عام 2008، واعترفت روسيا مباشرة بعدها بهذا الاستقلال ودعمته[32].

لقد اظهر الصراع بين روسيا وجورجيا مرة أخرى طبيعية الوضع المضطرب والمتقلب في القوقاز، وقد اثر هذا الصراع في كل دول المنطقة، فقد تم حرمان كل من أذربيجان وأرمينيا على سبيل المثال من طرقهما للنقل، وأثار المخاوف بشان البنية الأساسية البارزة مثل السكة الحديدية بين باكو وتبليسي وقارص، وخط أنابيب النفط باكو – تبليسي – جيهان، وخط أنابيب الغاز باكو — تبليسي — ارضروم واللذان يعدان ضمانا لتامين الطاقة طويلة الأمد وممر امن لنقلها إلى أوربا[33].

لقد فاجئ اندلاع الحرب الروسية – الجورجية تركيا التي لم تكن على استعداد لمثل هذا الحدث، وتابعت تركيا تطور الأحداث في اوسيتيا الجنوبية باهتمام كبير، خاصة وان جورجيا تشترك مع تركيا بحدود برية، وبلا شك فان أي تطور في الأحداث التي تشهدها جورجيا تنعكس بشكل او بآخر على تركيا، فضلا عن أنّ جورجيا تعد نقطة العبور لنفط وغاز بحر قزوين ووسط أسيا، وعليه فإنها تعتبر عنصرا حيويا بالنسبة لتركيا التي تطمح أن تكون مركز لمرور امدادات الطاقة، فضلا عن رغبتها في تنويع مصادر الطاقة التي تعتمدها، الى جانب ذلك شاركت تركيا في تدريب وتجهيز الجيش الجورجي بصفتها عضوا في حلف الناتو.

إن كل من روسيا وجورجيا على أهمية كبيرة بالنسبة لتركيا من النواحي الإستراتيجية والاقتصادية والتاريخية، خاصة وان روسيا تزود تركيا بما يقارب من 70٪ من احتياجاتها من الغاز الطبيعي، وتعد الشريك التجاري الأكبر لتركيا، كما أنّ جورجيا تعد ممر الطاقة إلى تركيا، لذلك كانت هذه الحرب وما طرح من خلالها من مبادئ فرض السيادة الإقليمية بالنسبة لروسيا،

وتقرير المصير هي مواضيع ذات علاقة مباشرة وعلى جانب كبير من الأهمية والحساسية بالنسبة للأمن التركي[34].

عليه وفي خضم الحرب الروسية – الجورجية قام رجب طيب اردوغان بزيارة كل من موسكو وتبليسي وباكو، وفي موسكو صدرت عن اردوغان تصريحات تعكس تفهم تركيا للموقف الروسي، وتحميله جورجيا مسؤولية الأزمة، وخلال زيارته جورجيا اقترح إنشاء منظمة إقليمية في القوقاز، تنظم العلاقات بين دول المنطقة، وتعزز التقارب وتعالج الأزمات[35]، واقترح على قادة هذه الدول خطة عمل للتعاون لإعادة الاستقرار إلى منطقة القوقاز وحل كافة مشاكلها، وقد طرح اردوغان من خلال هذه الخطة إنشاء "منتدى الاستقرار والتعاون في القوقاز" (Kiif)، ويهدف هذا المنتدى في المقام الأول إلى صياغة آلية تركيز الأمن الإقليمي في المنطقة (إدارة أزمات)، وقد قامت تركيا باتصالات دبلوماسية مكثفة بين دول المنطقة في إطار "منتدى الاستقرار والتعاون في القوقاز"، ويمكن القول إنّ التحرك التركي هذا كان نقطة الانطلاق نحو تطبيع العلاقات التركية – الأرمينية[36]، وتشير بعض المصادر إلى أنّ الدعوة التركية هذه جاءت أحياءا لمقترح مشابه كان قد طرحه الرئيس التركي السابق سليمان ديميريل عام 2000 ويقتضي هذا المقترح جمع دول جنوب القوقاز جورجيا وأرمينيا وأذربيجان مع تركيا وروسيا، من اجل إيجاد حل لنزاعاتهم، وعلى عكس المقترح السابق فان المشروع التركي المقترح من جديد يقتصر على الدول الإقليمية وحدها ولا يتضمن انخرط الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوربية[37].

وفي مقابلة أجراها عبدالله غول مع صحيفة الغارديان البريطانية قال: "إنّ الولايات المتحدة الأمريكية لا بد أن تعترف بان العالم لايمكن إدارته من مركز قوة واحدة، داعيا إلى شراكة متعددة في صناعة القرار العالمي... إنّ عالم اليوم يضم أمما كبرى، وكتلا سكانية هائلة، ومناطق تشهد نموا اقتصاديا غير مسبوق، لا يمكن أن تستمر واشنطن في تجاهلها "وهذا التصريح يشير ضمناً إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية هي المسؤولة عن التوتر العالمي الناجم عن الأزمة الجورجية، كما يعكس موقف تركيا الذي لا ترى فيه نفسها ملزمة بتبني الموقف الأمريكي من الحرب الروسية– الجورجية[38].

لقد كان سعي روسيا لتوسيع مجال نفوذها في القوقاز يعني تقليص مجال نفوذ دولا أخرى وعلى رأسها تركيا والولايات المتحدة الأمريكية والناتو والاتحاد الأوربي، وهذا ما دفع هذه الدول وشجع تركيا على طرح مبادرتها بإنشاء "منتدى التعاون والاستقرار في

القوقاز" والتأكيد في الوقت نفسه على أهمية تطبيع العلاقات التركية – الأرمينية، وهذا ما جعل أرمينيا مركز الاهتمام في السياسة المتعلقة بالقوقاز.

لقد أثار الدور التركي في هذه الأزمة وسعيها لان تكون محور العمل لحلحلة مشاكل القوقاز والدعم الغربي لهذا الدور روسيا التي بدأت تشكك بان هذا الدور سيحد من التأثير الروسي في المنطقة، ولعل هذا الأمر برّز مسالة مهمة جديدة وهي الصراع والتنافس بين تركيا وروسيا على النفوذ في أرمينيا، وهذا ما دفع روسيا إلى دعوة كل من أذربيجان وأرمينيا للاجتماع في موسكو وبمشاركتها في تشرين الأول / أكتوبر عام 2008، وكانت موسكو تهدف من خلال هذا الاجتماع إلى تهميش الدور التركي والخروج من المحور التركي الأرميني الاذري وإزاحة وعزل تركيا من المنطقة، وإحلال روسيا محل تركيا في هذا المسعى، وهذا ما أكده التدخل العسكري الروسي في اوسيتيا الجنوبية في إطار الدفاع عن مصالح روسيا في المنطقة[39]، لقد كان احد أهداف الاجتماع الذي دعت إليه موسكو في تشرين الأول / أكتوبر 2008، والذي ضم كما ذكرنا آنفا كل من أرمينيا وأذربيجان بالإضافة إلى موسكو هو إرسال إشارة بان روسيا هي التي بادرت أولا إلى كل المحاولات في القوقاز وخاصة في "النزاعات الخامدة"، فضلا عن ذلك أرادت موسكو الظهور بمظهر صاحب الرأي المعتدل بشان التقارب التركي– الأرميني، الأمر الذي سيجعل من موقف جورجيا ضعيفا ويساعد في عزلها ويضيف مزيدا من الضغوط على الحكومة الجورجية المعادية لروسيا.

من جهة أخرى وفي أعقاب حربها على جورجيا أدركت موسكو مدى خطورة دورها لاسيما بعد الدعوة التركية لإقامة منتدى الاستقرار والتعاون في القوقاز، في الوقت الذي كانت روسيا متحمسة لتقديم نفسها بصفتها وسيطا وراعيا للسلام ولا يمكن الاستغناء عنها في القوقاز، وقررت موسكو دعم عملية التطبيع بين تركيا وأرمينيا، في محاولة لإعادة التوازن مع السياسة الخارجية التركية في المنطقة، وتعزيز وضعها كوسيط في قضية ناكورنوكارباخ.

أما أنقرة فقد وسعت جهودها لنقل دعوتها من الحيز النظري إلى التطبيقي، وسعت إلى إيجاد حلفاء لها في هذا التوجه، مؤكدة لروسيا في الوقت ذاته انه ليست لديها أي نوايا من شانها تقويض مصالح روسيا الإستراتيجية، أو تحدي زعامتها في منطقة جنوب القوقاز[40].

يمكن القول إنّ المبادرة التركية من الناحية السياسية تعد ذو أهمية كبيرة من النتيجة المتوخاة منها، من خلال محاولة تركيا إثبات دورها الفاعل في حل المشاكل التي تحول دون استقرار منطقة القوقاز وإحلال السلام، بدلا من أن تقف موقف المتفرج على تطورات الأحداث في هذه المنطقة الحيوية لها[41].

لكن ذلك لا يمنع القول في النهاية، إنّ مثل هذه الدعوات ولاسيما التي تخص إقامة منتدى التعاون والاستقرار في القوقاز، لا تكون ذات فاعلية حقيقية إلا إذا كانت الأطراف المعنية ترغب حقيقة في إحلال الاستقرار في المنطقة، وتقدم مصلحة المنطقة في توفير الأمن والاستقرار والعلاقات الجيدة مع دول المنطقة على مصالحها الخاصة، وعـلى ما يبدو انه ليس هناك ثمة بوادر لإحلال الاستقرار التام في القوقاز، والحرب الروسية – الجورجية خير دليل على ذلك، وانّ التوسع وتغيير ميزان القوى في القوقاز من خلال هذه الحرب بدا واضحا بالنسبة لروسيا التي تحاول أن تستعيد وضعها كقوة مهيمنة في اوراسيا، وإعادة بنـاء العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية وأوربا وفقا لرؤاها. ومع ذلك فان روسيا منحت تركيا مجالا لطرح مبادرتها حول منتدى التعاون والاستقرار في القوقاز، وفـي الوقت ذاته عدت روسيا زيارة اردوغان لها على انه إشارة دعم لروسيا في جنوب اوسيتيا، وأنها ليست الفترة الأفضل في الدبلوماسية التركية[42].

إنّ المشكلة الرئيسة في جنوب القوقاز هي أن المنطقة قد تعرضت إلى ثلاثة صراعات مسلحة قوضت السلام والاستقرار، وعلى الرغم من أنّ تلك الصراعات تصنف على أنها "خامدة" إلا أنّ حرب الأيام الخمسة بين جورجيا وروسيا في آب / أغسطس 2008 حول انفصال إقليم اوسيتيا الجنوبية برهن مرة أخرى على أنّ صراعات المنطقة يمكن أن تتحول وبسهولة إلى حروب عسكرية قاسية، وعلى الرغم من أنّ تلك الحروب قـد غيرت الموازين الإقليمية، وصبّت في خدمة تطور العلاقات التركية– الأرمينية من خلال إيجاد فرص جديدة من اجل التطبيع، إلا أنها أيضا أثبتت مدى المخاطر المترتبة على الاعتماد على جورجيا فيما يتعلق بالنقل والمواصلات، عندما تم تعليق جميع مشاريع نقل الطاقة والمواصلات عبر جورجيا خلال فترة الحرب، وأصبحت إمكانية أن تكون أرمينيا طريقا بديلا فيما يخص نـقل النفط والغاز الطبيعي إلى الغرب من بحر قزوين أمرا أكثر احتمالا، وهذا بالتأكيد اوجــد دوافع جديدة لتركيا لتفتح حدودها مع أرمينيا كي تكون طريقا بديلا لخطوط نقل الطاقة[43].

3- قضية ناكورنوكارباخ

كلمة ناكورنو بالروسية تعني جبال او مرتفعات أما كلمة (كارباخ) فتعني الحديقة السوداء، ويمكن تسمية هذا الإقليم من خلال هذه الترجمة إلى (جبال الحديقة السوداء)[44]. ويقع إقليم كارباخ في الجنوب الشرقي من سلسلة جبال القفقاس وتبلغ مساحته 4400 كم2، وعدد سكانه 180000، يشكل الأرمن (80٪) منهم، والاذربيجان (20٪)، فضلا عن السكان الذين ينتمون إلى قوميات أخرى، وعاصمة الإقليم (ستابانا كيرت) ويتمتع الإقليم بالحكم الذاتي منذ عام 1923، وتبعته إلى أذربيجان التي تحيط أراضيها بهذا الإقليم من كل الجهات، ويصر الأرمن على أن هذا الإقليم تاريخيا يتبع أرمينيا وكان جزءا منها لذلك يرى الأرمن انه من الضروري إعادته إلى أرمينيا بالرغم من عدم اتصاله جغرافيا بها[45].

ضمت روسيا القيصرية هذا الإقليم إليها كجزء من الأراضي الأذربيجانية عام 1828، ونشب الخلاف بين الأرمن والاذريين حول هذا الإقليم منذ عام 1918، بعد أن سيطر عليه الأتراك العثمانيون إبان الحرب العالمية الأولى، وبعد الحرب خضع الإقليم للتجاذبات الدولية لاسيما الروسية – التركية التي حددت الخارطة السياسية للمنطقة. وبعد ضم الاتحاد السوفيتي لأذربيجان، قرر ستالين منح الإقليم حكما ذاتيا في تموز / يوليو عام 1923 على أن يكون تابعا لأذربيجان، وعلى الرغم من أن كلا الدولتين (أرمينيا وأذربيجان) كانتا ضمن الحدود السوفيتية، فان التوتر والعداء بين الجانبين كان ولازال إلى وقتنا الحاضر، وأثيرت قضية الإقليم في الأعوام 1936، 1957، 1961[46]، لتعود بالظهور من جديد عام 1988 من خلال المظاهرات والحركات الاحتجاجية التي قام بها الأرمن في الإقليم، وبعد الاضطراب الذي أصاب الاتحاد السوفيتي نتيجة المحاولة الانقلابية في آب / أغسطس عام 1991، أعلن أرمن كارباخ استقلالهم عن أذربيجان و قيام جمهوريتهم المستقلة بكل مؤسساتها، لكن هذا الاستقلال لم يلق اعترافا دوليا لحد ألان،و بعد انهيار الاتحاد السوفيتي تطور الموقف في هذا الإقليم إلى المواجهة العسكرية المباشرة بين الأرمن والاذريين، وأدت في نهاية المطاف إلى انتصار الأرمن المدعومين من قبل القوات الأرمينية وسيطرتهم على الأراضي الاذرية الواقعة بين الإقليم والحدود الارمنية في 20 أيار / مايو عام 1992، وتطور الموقف إلى قيام قوات كارباخ الارمنية بالهجوم على أراضي أذربيجان واحتلال قسم منها في أيلول / سبتمبر عام 1993، الأمر الذي دفع أذربيجان إلى شن

هجوم مضاد على هذه القوات واسترجاع الأراضي التي احتلتها مطلع عام 1994، وتوقفت الحرب بين الجانبين منذ ذلك التاريخ، بعد أن وافقت القوات الأرمينية في كارباخ على الانسحاب من كافة الأراضي الأذربيجانية عدا الممر الذي يربط بين الإقليم وأرمينيا المعروف باسم ممر لاشين، وإرسال مراقبين دوليين وقوة فصل إلى الإقليم، وابتداءً من 12 أيار/ مايو عام 1994 وحتى الوقت الراهن هدأت الأوضاع العسكرية في هذه المنطقة بموجب اتفاق هش لوقف إطلاق النار بين كل من أذربيجان أرمينيا وقوات كارباخ الأرمينية عقب مفاوضات سلام رعتها منظمة الأمن والتعاون الأوربي[47]، ليعم الهدوء النسبي على هذه القضية إلى الوقت الراهن[48].

فيما يتعلق بالموقف التركي من هذه القضية، فانه ومنذ عام 1993 أغلقت تركيا حدودها مع أرمينيا بموجب أمر صدر عن الرئيس التركي سليمان ديميريل ردا على قيام القوات الأرمينية باحتلال أجزاء من الأراضي الأذربيجانية بما فيها إقليم ناكورنوكارباخ، وعدت كل من تركيا وأذربيجان هذه القضية مسالة حيوية لهما، ويرى فيها الأتراك والاذريين انتهاكا لسيادة وكرامة البلدين الذين يرتبطان بروابط قومية وتاريخية ودينية، فضلا عن المصالح الاقتصادية بينهما الإقليمية منها والدولية، وارتباط ذلك بخيارات تركيا ليس بالعلاقة مع أذربيجان فقط بل كذلك بخياراتها الإقليمية والدولية وفي المقدمة منها مشاريع الطاقة والتوازنات الإقليمية في القوقاز. ويبلغ طول الحدود التركية– الأرمينية 268 كم، فيما تبلغ الحدود الأذربيجانية – الأرمينية 566 كم، والأذربيجانية – التركية 9 كم[49].

وقد وقفت تركيا صراحة إلى جانب أذربيجان في قضية ناكورنوكارباخ، حيث أعلنت أنقرة وخلال سنوات القتال في هذا الإقليم عام 1992 – 1993، بأنها تقف إلى جانب الاذريين في صراعهم ضد الأرمن، وصرح سليمان ديميريل حينها "إنّ كارباخ تحظى باعتراف دولي بأنها تنتمي إلى أذربيجان" وأضاف "إنّ تركيا لن تسمح لهذا الوضع بان يتغير بالقوة" وأعربت أرمينيا حينها عن قلقها من احتمال تدخل تركي إلى جانب أذربيجان، بل إنّ يريفان اتهمت أنقرة بنشر الجيش التركي الثالث قرابة الحدود مع أرمينيا[50].

ومنذ توقيع اتفاق وقف إطلاق النار بين الاذريين والأرمن عام 1994 والذي لم يحسم هذه القضية، ضلت تركيا على موقفها منها، وأبقت على حدودها مغلقة مع أرمينيا طيلة الفترة الماضية وحتى توقيع اتفاقية تطبيع العلاقات مع أرمينيا في 10 تشرين الأول/ أكتوبر عام،

2009 ووضعت شرط انسحاب القوات الأرمينية من الأراضي الاذرية المحتلة كأحد الشروط لاستئناف العلاقات وفتح الحدود بين البلدين[51].

وثمة مقاربات كثيرة في قضية الحدود التركية– الأرمينية القاسم المشترك بينهما هو التأكيد على الثوابت القومية التي أسست العلاقات بين تركيا وأذربيجان، وفي مقدمتها رفض الاحتلال القائم للأراضي الأذربيجانية واعتباره أصل المشكلة، يقول باحثون أتراك في هذا الصدد، انه بالإضافة إلى الاعتبارات القومية والتاريخية للعلاقات التركية –الأذربيجانية فان لأذربيجان أهمية كبيرة على صعيد إستراتيجية الطاقة التركية، وهي جزء من مشروع (نابوكو) لنقل الغاز الطبيعي من أسيا الوسطى والشرق الأوسط إلى أوربا كما أنّ خسارة تركيا لأذربيجان سوف تعني زيادة نفوذ روسيا وإيران في القوقاز. ويقول رئيس بلدية قارامويونلو التركية الحدودية زياد على دليكداش وهو عضو في حزب العدالة والتنمية الحاكم: "إنّ أكثر السكان المحليين يعارضون فتح الحدود، إننا امة واحدة في دولتين، ولقد تم احتلال كارباخ من قبل الأرمن بقوة السلاح، ويجب على أرمينيا أن تنسحب من الأراضي الأذربيجانية المحتلة، وان تتخلى عن مزاعم الإبادة الجماعية المزورة، إن فتح الحدود سيعطي مردودا معينا من وجهة النظر الاقتصادية، ولكن هذا ليس مهما كثيرا" [52].

وقد أثارت اتفاقية تطبيع العلاقات التركية– الأرمينية لكن مخاوف الطرف الاذري من أن ينعكس هذا التطبيع سلبيا على قضية ناكورنوكارباخ، وقد دفع هذا القلق رئيس الوزراء التركي رجب طيب اردوغان إلى زيارة العاصمة الأذربيجانية (باكو) في أيار / مايو عام 2009، وجه خلالها خطابا إلى الشعب الاذري أكد فيه على التزام تركيا تجاه القضية الاذرية وعزم تركيا الوقوف إلى جانب الاذريين إلى أن يتم تحرير أراضيها المحتلة[53]، ومما قاله في هذا الصدد وفي خطابه أمام البرلمان الأذربيجاني في أيار / مايو 2009: "ينبغي أن تسير عملية تطبيع العلاقات بين تركيا أرمينيا بالتوازي مع إيجاد حلول عادلة لقضية كارباخ يجب أن لا نسمح لهذا النزاع بتعقيد حل المشاكل بين أنقرة و يريفان[54].

وخلال مؤتمر صحفي مشترك عقده رئيس الوزراء التركي مع الرئيس الأذربيجاني الهام علييف إبان الزيارة نفسها قال اردوغان: إنّ احتلال ناكورنوكارباخ هو سبب وإغلاق الحدود جاء كنتيجة لذلك، وانه من دون إنهاء هذا الاحتلال فان الأبواب ستبقى مؤصدة"[55].

إنّ تركيا تحاول أنّ تمهد الأمور لتكون أكثر سهولة إلى أذربيجان من خلال الضغط باتجاه أنّ تطبيع علاقاتها مع أرمينيا سيكون مشروطا بالتوصل إلى إيجاد حل للصراع فيما يخص ناكرنوكارباخ بالشكل الذي يلائم تطلعات أذربيجان، وحتى ألان فان تلك التطمينات هي ما يقود عملية التطبيع إلى طريق مسدود، وان أفضل وسيلة لشق الطريق نحو الوصول إلى التقارب هو بربطه بالنزاع حول ناكورنوكارباخ، وهو نزاع ذو بنية خاصة أظهرت وتظهر مدى التعقيد الذي يتصف به على مر السنين. فعلى مدى ستة عشر عاما من إغلاق الحدود وقد اخفق الجانبان في التوصل إلى اتفاق، وعلى الرغم من أنّ حقيقة كون تركيا هي من بادرت بإغلاق الحدود في عام 1993، حيث كان هدفها دفع أرمينيا لتقديم تنازلات بشان ناكورنوكارباخ، فقد بقي وضع العلاقات الثنائية فيما بين تركيا وأرمينيا على ما هو عليه رغم الانفتاح النسبي الوقتي لعلاقاتهما، فلا يمكن لتركيا أن تعمل على إرضاء كل من أرمينيا وأذربيجان في نفس الوقت، وذلك لان ما يعدّ مقبولا لدى طرف يكون مرفوضا لدى الطرف الآخر، إنّ تلك المحدودية المشتركة يجعل من تركيا مرة أخرى رهنا لأذربيجان في جنوب القوقاز الأمر الذي حال دون أن تكون لاعبا إقليميا مستقلا وهو ما تفضله أذربيجان[56].

وعليه كانت قضية ناكورنوكارباخ احد العقبات الأساسية التي واجهت تفعيل اتفاق تطبيع العلاقات التركية– الأرمينية، بعد ما ربطت أنقرة مصادقة البرلمان عليه بالانسحاب الأرميني من الأراضي الأذربيجانية، وهو ما دفع البرلمان الأرميني إلى تبني قرار وبالأغلبية بتجميد تطبيع العلاقات مع تركيا، حتى تتخلى الأخيرة عن شرطها ربط التطبيع والمصادقة عليه بقضية ناكورنوكارباخ[57].

خارطة توضّح إقليم ناكورنوكارباخ المتنازع عليه بين أذربيجان وأرمينيا

الخارطة نقلا عن الموقع: WWW.islamonline.net

ثانيا: البعد الاقتصادي في السياسة التركية تجاه منطقة القوقاز

إنّ توفير الأمن والاستقرار والتعاون والازدهار لعلاقات تركيا السياسية والاقتصادية مع دول منطقة جنوب القوقاز على جانب كبير من الأهمية بالنسبة لتركيا، لذلك حرصت تركيا على إتباع سياسة التعاون، وبناء العلاقات الجيدة مع دول المنطقة من اجل تعزيز وتوسيع نفوذها في القوقاز، والعمل من اجل زيادة مصالحها الاقتصادية في دول القوقاز إلى أقصى مدى ممكن، لذلك حرصت تركيا على بذل الجهود لتوفير الاستقرار لهذه المنطقة الحيوية والإستراتيجية ليس لها فقط، وإنما لدول المنطقة ودول العالم، فهذه المنطقة تربط بين أسيا وأوربا، وتعد في الوقت ذاته نقطة تقاطع طرق حيث تتداخل خلالها مصالح العديد من الدول، كما أنها تربط بين الأسواق الغربية وطرق ومصادر الطاقة في أواسط أسيا وتوفر مصادر الطاقة لأوربا، وعليه كان تطور الصراع الجغرافي – السياسي على وجه الخصوص في القوقاز على مصادر وطرق نقل الطاقة قد جعل المنطقة في وسط صراع الطاقة العالمي[58].

عرفت هذه المنطقة أولى الصراعات على الطاقة عام 1994، بعد أن اكتسبت الطاقة الموجودة في المنطقة أهمية كبيرة، وأصبحت تشكل مصدرا جديداً يضاف إلى مصادر الطاقة العالمية المتمثلة في الخليج العربي والشرق الأوسط ومناطق الطاقة الأخرى.

إنّ الأهمية التي اكتسبتها الطاقة في منطقة بحر قزوين تتأتى من كونها اولا منطقة تتمتع بالاستقرار مقارنة مع منطقة الخليج العربي والشرق الأوسط،وهي كذلك منطقة غنية باحتياطاتها النفطية والغازية، ورشحت لان تكون بالنسبة للدول الأوربية التي تعتمد على مصادر الطاقة القادمة لها من الشرق الأوسط او من مناطق أخرى بديلاً او في اقل تقدير جعلها مصدرا مهما احتياطيا للطاقة، في حالة ما تأثرت منطقة الشرق الأوسط بأية أحداث تؤثر على إمدادات

الطاقة، وقدر تعلق الأمر بهذا الموضوع، فان تركيا تمثل الدولة المفتاح بالنسبة لأوربا، وقدمت تركيا نفسها على أنها ممر امن لتامين مرور الطاقة إلى أوربا. وتقدر الدراسات والإحصائيات مخزون الطاقة في منطقة بحر قزوين بـ (44,17) مليار برميل من النفط، و(232) ترليون قدم مكعب من الغاز الطبيعي عليه فان نسبة المخزون من الطاقة في هذه المنطقة تصل الى (4٪) من المخزون العالمي من النفط وعلى نسبة (5٪) من المخزون العالمي من الغاز الطبيعي، وقد اكتسبت هذه المنطقة وفقا لهذه الكميات أهمية بالغة في سوق الطاقة العالمية وفي الوضع الجيوسياسي الدولي[59].

من جانبها فضلت تركيا الاهتمام بشكل وثيق بهذه المنطقة من منطلق تحقيق مصالحها الاقتصادية والإستراتيجية، وتوفير احتياجاتها من الطاقة اولا، والسعي من اجل أن تصبح مركزا لتسويق مصادر الطاقة إلى الأسواق العالمية ثانيا، وممرا آمنا للطاقة إلى أوربا ثالثا. وكانت الغاية التي رسمتها تركيا في هذا الشأن وسعت لتطبيقها في سياستها الخارجية، هي ان تكون في المقام الأول ممرا للطاقة بين الشرق والغرب، وقد دعمت الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوربية التوجه التركي هذا، وهذا ما سرّع من وتيرة التنافس بين تركيا وروسيا[60]. ومما شجع تركيا على الدخول في ميدان التنافس على نقل الطاقة من هذه المنطقة، أنها منطقة مقفلة والدول التي تسعى إلى استثمار ثرواتها النفطية فيها بحاجة إلى مد خطوط الأنابيب لنقله إلى البحار المجاورة ومن ثم نقله إلى الدول المستهلكة وخاصة دول أوربا، وعليه دخلت دول المنطقة في التسعينات من القرن العشرين في تنافس على مد خطوط الأنابيب، فطرحت عدة مشاريع كان الأهم منها والذي لاقى دعما أمريكيا واضحا هو مشروع خط أنابيب (باكو – تبليسي – جيهان)، إلى جانب المشاريع التي طرحت من قبل روسيا وإيران، وانطلاقا من التنافس الأمريكي – الروسي في المنطقة، فقد بذلت الإدارة الأمريكية مساعيها لدعم المشروع وقدمت مساعداتها لشركائها من اجل انجاز هذا المشروع الذي عد ثاني اكبر وأطول خط أنابيب في العالم، في محاولة أمريكية لضرب المصالح الروسية، وعدم منحها الفرصة للقيام بدور مؤثر وفعال في هذه المنطقة[61]. وقد أطلق على هذا المشروع تسمية "مشروع القرن" وتمت المباشرة بإنشائه فعليا في عام 1998، والهدف منه نقل النفط الخام من أذربيجان عبر جورجيا إلى ميناء جيهان التركي على البحر المتوسط، وتم افتتاح الخط رسميا في الثالث عشر من تموز / يوليو عام 2006[62].

يبلغ طول خط أنابيب (باكو – تبليسي – جيهان) 1730 كم منها 468 كم ضمن الأراضي الأذربيجانية و225 كم تقع ضمن الأراضي الجورجية في حين تقع المسافة المتبقية والتي تقدر بنحو 1037كم ضمن الأراضي التركية، والتي تعد المسافة الأطول ضمن مسار الخط، وهو بذلك يمر عبر منطقة معقدة جيولوجيا ومضطربة سياسيا، وفي سبيل التخلص من هذه المشاكل، فقد بذلت الولايات المتحدة الأمريكية وتركيا جهودا حثيثة من اجل تسوية المشاكل التي تكتنف مسار هذا الأنبوب، والعمل من قبل الولايات المتحدة الأمريكية لدعم حكومات الدول التي يمر عبرها هذا الخط،وتعزيز أمنها واستقلالها قدر المستطاع من المؤثرات الروسية والإيرانية[63].

تتجاوز طاقة الخط النقلية مليون برميل يوميا، وقدرت تكاليف إنشائه بـ (4) مليارات دولار، وهو يعد اليوم من أهم خطوط نقل الطاقة بين الشرق والغرب بعد تجاوز المضايق والتقليل من المخاطر، فضلا عن الابتعاد عن روسيا، وهذا الخط سوف يزيد من الأهمية الجيوسياسية والجيوستراتيجية لتركيا من ناحية، كما انه في الوقت نفسه يكتسب أهمية بالغة في الحفاظ على الاستقرار السياسي في مناطق القوقاز، إضافة إلى ما سبق فان توسيع الخط لكي يربط كامل مناطق أسيا الوسطى وبخاصة حقول نفط كازاخستان، سيزيد من الأهمية الإستراتيجية بالنسبة لتركيا، لأنه سيحوّلها من دولة غير مؤثرة في مجال الطاقة إلى دولة ذات تأثير كبير[64].

لقد أصبح لانجاز مشروع خط (باكو– تبليسي– جيهان) والمباشرة بنقل النفط من خلاله، مؤشرات قوية تشير إلى تعزيز النفوذ التركي في المنطقة، وتنامي الدور الأمريكي الذي يهدف إلى تحقيق بعض المكاسب الجغرافية والاقتصادية على حساب روسيا وإيران، ومنها إبعاد هاتين الدولتين عن مجال التنافس في مثل هذه المشاريع، فضلا عن تطويقها بقواعد عسكرية تقيد حرية الحركة والمناورة لديها، خاصة إذا ما علمنا بان دول هذه المنطقة كانت تدعو دائما إلى إيجاد نوع من التحالفات الأمنية والعسكرية التي تضمن امن واستقرار خط الأنابيب هذا، وهو ما دفع كل من روسيا وإيران للعمل سوية من اجل تخفيف وطأة النفوذ الأمريكي في المنطقة.

عليه يمكن القول إنّ الحرب الروسية– الجورجية الأخيرة في إقليم اوسيتيا الجنوبية كان ردة فعل روسية على تصاعد ونمو النفوذ الأمريكي في المنطقة، والذي كان احد صوره خط أنابيب (باكو – تبليسي – جيهان). وقد أشار احد المستشارين الأمنيين العسكريين الأمريكيين إلى ذلك بالقول إنّ روسيا تحاول السيطرة على خط أنابيب (باكو – تبليسي – جيهان)، كما أكدت صحيفة الديلي تلغراف البريطانية على العلاقة ما بين الحرب وخطوط أنابيب نقل النفط بالقول

"إنّ هناك تقارير متزايدة تؤكد أنّ القوات الروسية تدمر بشكل منتظم خطوط نقل البترول، وانه كان واضحا منذ البداية أنّ النفط والغاز في وسط هذا الصراع".

وقد دفعت الحرب الروسية – الجورجية شركة بريس بتروليوم البريطانية التي تمتلك (17٪) من حصص الشركات المساهمة في ما يعرف بصفقة القرن الخاصة بإنشاء خط أنابيب (باكو – تبليسي– جيهان)، ومجموعة الشركات الأمريكية التي تمثل بمجملها أعلى نسبة من بين أسهم الشركات المساهمة في هذا الأنبوب والتي تصل نسبتها مجتمعة إلى (40٪)، إلى غلق خط الأنابيب هذا، كأجراء احترازي من مخاطر وتداعيات هذه الحرب على الخط، في الوقت الذي حذرت فيه وكالة الطاقة الذرية من أنّ النزاع في اوسيتيا الجنوبية يهدد أنابيب النفط والغاز التي تمر عبر الأراضي الجورجية[65].

خط أنابيب باكو – تبليسي – جيهان

الخارطة نقلا عن الموقع :

http://www.marefa.org/images/thumb/a/a1/Baku_pipelines.svg/500px-Baku_pipelines.svg.png

لقد سعت روسيا من وراء هذه الحرب إلى تامين مصالحها بشكل كامل في القوقاز، وتوسيع مجال النفوذ الروسي وبالتالي تقليص مجال نفوذ تركيا والدول الغربية وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوربي[66].

وتسعى تركيا بدورها لتامين هذه المنطقة وجعلها أكثر استقرارا في سبيل تامين استمرار تدفق النفط عبر خط أنابيب (باكو– تبليسي– جيهان)، وضمان نجاح مد خط غاز نابوكو[67] المزمع إنشاءه لنقل الغاز من أذربيجان واسيا الوسطى عبر تركيا إلى دول أوربا، والذي من المتوقع أن تصل طاقته النقلية حوالي (31) مليار متر مكعب من الغاز في عام 2018[68]. وهذا ما يفسّر الموقف التركي من الحرب، وسعيها إلى إنهاء هذه الحرب التي أضرت كثيرا باقتصاديات كل من تركيا وأذربيجان وجورجيا، وحرصت تركيا خلالها على العمل من اجل إعادة الأمن والاستقرار إلى هذه المنطقة، من اجل ديمومة تدفق النفط عبر هذا الخط الاستراتيجي، وهذا ما دفعها إلى تبني إقامة منتدى الاستقرار والتعاون في القوقاز[69].

خط أنابيب غاز نابوكو

نقلا عن الموقع: www.aleqt.com/a/255824_47803.jpg

ولكن أهم من كل هذا هو تقديم تركيا نفسها على أنها لاعب أساسى في مسار خط أنابيب «نابوكو»، وميزة تركيا هى موقعها بجوار نحو 70 في المائة من الاحتياطيات المعروفة في العالم من النفط والغاز في الشرق الأوسط، وفي الوقت نفسه تقع بجوار واحدة من أكبر المناطق المستهلكة في العالم وهى أوروبا، وأمل تركيا هو الانضمام إلى عضوية الاتحاد الأوروبى وتوقعها بأن يعمل مشروع نابوكو على ترسيخ مكانتها أوروبيا من خلال العمل على أن تكون مركزا للطاقة بالنسبة إلى الغرب، حيث إن خط نابوكو سينضم إلى عدد آخر من خطوط أنابيب الغاز التى تمر عبر تركيا.

والمتتبع للمساعى التى تبذلها تركيا للانضمام إلى الاتحاد الأوروبى، يرى أن مشروع نابوكو يصب في جهد تركيا الحثيث لتقييم أهليتها للعضوية واجتيازها العقبات التى وضعت أمام تركيا للانضمام إلى عضوية الاتحاد الأوروبى منذ أن أطلق الاتحاد الأوروبى المفاوضات لعملية انضمام تركيا إلى الاتحاد عام 2005 والتى ليست مضمونة عند انتهاء العملية التى قد تستغرق حتى عام 2015 على الأقل، نظراً لرفض كل من فرنسا والمانيا والنمسا ومعارضتهم العلنية لانضمام تركيا إلى الاتحاد، بسبب خلفيتها الحضارية الإسلامية، وتعدادها السكانى الكبير، وفقرها النسبى، مفضلين في ذلك أن تمنح تركيا شكلا من أشكال العلاقة الخاصة التى لا ترقى إلى العضوية الكاملة.

ويأتى تبنى تركيا هذا المشروع بهذا الحماس منقطع النظير والذي وقع عليه دول العبور كالنمسا، إضافة إلى ألمانيا بوصفها شريكاً في هذا المشروع، حيث إن دولتين أوروبيتين من الدول الثلاث المعارضة لانضمام تركيا شاركتا في المشروع الذي سيبدأ الإمدادات عام 2014، أي قبل

الموعد المأمول لانضمام تركيا إلى الاتحاد بعام واحد فقط، والذي سيحتم على كل من النمسا وألمانيا إسقاط اعتراضهما على قبول تركيا لعضوية الاتحاد، وبقيت فقط فرنسا ورئيسها الذي لا يزال معارضاً دخول تركيا في الاتحاد حيث أكد في مقابلة له مع صحيفة ألمانية Bild am Sonntag: في طريقه متوجهاً لألمانيا والنمسا بعد التوقيع على نابوكو: "دعونا نكفّ عن قطع الوعود الفارغة إلى تركيا".

أنقرة من جانبها تعى تماماً هذه الحقائق الصعبة، لكن الوقت ذاته، يمدها نابوكو بشعور بالسعادة باعتبار أن تركيا أصبحت تقريباً جزءاً من أوروبا ويعتبر ذلك نجاحاً باهراً لتركيا حيث إنها كسبت ثلثي المعارضين لقبولها في عضوية الاتحاد المأمولة[70].

فضلا عن ذلك تسعى تركيا الى تبني سياسات جديدة مدعومة من قبل الدول الغربية ومنها ضرورة تطبيع العلاقات مع أرمينيا، وازالة المعوّقات التي تحول دون استئناف علاقات الدولتين، كما وضعت تركيا في حساباتها أنّ تطبيع العلاقات مع أرمينيا سوف يعود عليها بمنافع اقتصادية من خلال إمكانية نقل مصادر الطاقة من حوض بحر قزوين إلـــى الأسواق الأوربية عبر أرمينيا خاصة وان خط(باكو – تبليسبي – جيهان) تعرض للتهديد والخطر إبان الحرب الروسية – الجورجية الاخيرة، فضلا عن أنّ الحرب نفسها أعطت دفعة قوية للتمدد الروسي في القوقاز، وهو الأمر الذي يمثل تهديدا ومشكلة أمنية واقتصادية لتركيا والولايات المتحدة الأمريكية والناتو، وبالتالي فان إمكانية إقامة خط جديد قد يكون إضافيا او بديلا احتياطيا عن خط (باكو – تبليسي– جيهان) مسالة واردة في ظل هذه المتغيرات، التي من الممكن أن تتجدد مستقبلا في ظل الصراع على النفوذ والطاقة في هذه المنطقة المهمة من العالم[71]. وتطمح تركيا فضلا عن ذلك إلى تنفيذ فكرة ربط بحر قزوين بالخليج من خلال إنشاء خط يربط تركمانستان وإيران وتركيا، وهو طموح إن تحقق فإن من شأنه أن تكون له تأثيرات عميقة على المستوى الجيوسياسي والجيوإستراتيجي في المشرق بأكمله[72].

خارطة جمهوريات وأقاليم منطقة القوقاز[73]

الخارطة متاحة على الموقع :

http://www.3oche9al7or.com/up/uploads/images/3oche9al7or-–5f213ae266.jpg

الخاتمة

كان تفكك الاتحاد السوفييتي واستقلال العديد من جمهورياته (خمس دول منها ذات أصول تركية)، قد مثل فرصة كبيرة لتركيا، إذ فتح أمامها مجالاً جديدا وواسعًا من العلاقات مع هذه الدول، وفي الوقت نفسه فإن هذه التطورات كسرت حاجز العزلة عن تركيا وجعلتها تستعيد مرة أخرى أهميتها الجيوسياسية والإستراتيجية.

وعقب الاستقلال وطوال الفترة من 1991 إلى 1995 سعت تركيا لتقديم نموذج دولتها العلمانية الديمقراطية إلى تلك الدول، بل ومنحتها الهبات والقروض وقدمت لها وعودا لم يستطع الاقتصاد التركي الضعيف آنذاك الوفاء بها. وبالرغم من ذلك فيحسب لهذه الفترة أن تركيا أقدمت على تحويل علاقاتها مع تلك الدول إلى الإطار المؤسساتي فدشنت العديد من المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية التي لا تزال تعمل حتى الآن.

لكن روسيا وطوال الفترة من 1995 وحتى 2002 شعرت بأن تركيا أصبحت "منافسا" جديا لها ومهددا لمصالحها في منطقة آسيا الوسطى والقوقاز، فكان من نتائج ذلك أن اتسمت علاقة تركيا بتلك الدول عموما بفترات من الشد والجذب سيطر عليها أجواء من عدم الاستقرار إلى أن جاء حزب العدالة والتنمية إلى السلطة عام 2002.

وقد غيرت تركيا منذ مجيء حزب العدالة والتنمية إلى السلطة عام 2002 من نهج تعاملها مع منطقة القوقاز وآسيا الوسطى، فعوضا عن التنافس والصراع على المصالح والنفوذ اتبعت أنقره فلسفة التعاون والشراكة وقدمت نفسها على أنها الدولة الحريصة على الأمن والاستقرار. وبدأت العلاقات بين تركيا وجمهوريات القوقاز او أسيا الوسطى تشهد تحسنا ملحوظاً، والسبب في ذلك يعود إلى أن الحزب غير فلسفة تعامله مع دول المنطقة، فعوضا عن النظر إليها على أنها "منافس" أصبحت تتعامل معها على أنها "شريك"،آخذة بعين الاعتبار معطيات الجوار الجغرافي والقومي والاقتصادي وارتباط المصالح.

ولتكتمل دائرة تحسين العلاقات بين تركيا والقوقاز سعت الدبلوماسية التركية من اجل استئناف علاقاتها مع أرمينيا، وتجاوز العقد التاريخية التي تحول دون ذلك، ولتحقيق هذا الهدف التقى بعض مسؤولي البلدين وبحثوا في امكانية استئناف العلاقات بينهما، فضلا عن الزيارات المتبادلة على أعلى المستويات بين البلدين، حتى توصل الجانبان الى التوقيع على اتفاق

التطبيع بينها في 2009/10/10، لكن قضية ناكورنوكارباخ حالت دون مصادقة برلمانيي البلدين عليه.

إنّ تطبيع العلاقات بين تركيا وأرمينيا يكتسب أهمية كبيرة من زاوية علاقات تركيا بأذربيجان وكذلك علاقات أذربيجان بأرمينيا، وتبقى مسألة تطبيع العلاقات بين تركيا وأرمينيا تراوح مكانها إذا لم تحل المشاكل العالقة في العلاقات بين أذربيجان وأرمينيا وذلك بسبب مشكلة ناكورنوكرباخ المتنازع عليها بين الطرفين. وفي هذا السياق فإن تطبيع العلاقات بين بين تركيا وأرمينيا يجب أن يتحقق بالتوازي مع مسار أذربيجان وأرمينيا، بل إن الشروع في تحريك المسار التركي الأرمني ينبغي أن يشمل أذربيجان، لتحسين الأجواء الإقليمية وتجاوز النزاعات القائمة.

كما طرحت تركيا إقامة "منتدى الاستقرار والتعاون في القوقاز" في أعقاب الحرب الروسية الجورجية في آب 2008 على خلفية الاجتياح الجورجي لأوسيتيا الجنوبية، في محاولة منها لجمع دول القوقاز وحل المشاكل القائمة بينها، وإعادة الأمن والاستقرار الى هذه المنطقة الحيوية والإستراتيجية بالنسبة لتركيا التي تحرص على تأمين استمرار تدفق إمدادات الطاقة من منطقة القوقاز واسيا الوسطى عبر أراضيها إلى أوربا وبقية الأسواق العالمية، وفي هذا الإطار فإن خط أنابيب باكو– تبليسي– جيهان الهادف إلى نقل بترول أذربيجان – وربما كذلك بترول آسيا الوسطى وبشكل خاص كازاخستان – عبر جورجيا إلى ميناء جيهان التركي الواقع على البحر الأبيض المتوسط بطول 1776 كلم يشكل أهمية بالغة بالنسبة لتركيا والغرب على السواء، ذلك أن المشروع المذكور يشكل أول مرحلة من مراحل تحول تركيا إلى أن تكون جسرا للطاقة وممرا لها بين الشرق والغرب. وهذا الخط سوف يزيد من الأهمية الجيوسياسية والجيوإستراتيجية لتركيا، كما أنه في الوقت نفسه يكتسي أهمية بالغة في الحفاظ على الاستقرار السياسي في مناطق القوقاز.

ومن هذا المنطلق أدخلت تركيا في عهد العدالة والتنمية روسيا شريكا في مشروع خط أنابيب نابوكو الهادف إلى نقل الغاز الطبيعي من تركمنستان عبر بحر قزوين (صاحبة رابع أكبر احتياطي للغاز في العالم) إلى أذربيجان ومنها إلى تركيا الذي سيصل بدوره إلى وسط أوروبا بعد أن كان هذا المشروع قد صمم في الأساس لتجاوز روسيا وعزلها وفق الإستراتيجية الغربية.

Foreign Turkish Policy Towards Caucasian region (2002 – 2010)

By : Assistant prof. Dr. Mohammed Abdul – Rahman Yonis
Regional Studies Center , Mosul University.

Abstract

The Region of Caucasia is considered one of the most important regions economically, politically geographically and strategically. It takes the interest of So many states in the world both the near and the for Thus, it be came an area of competition and economic and political struggle among these states. this paper com to concentrate on the role of Turkey and its policy towards the Caucasian region being one of the parties in this competition and near by Armenia, Georgia, Azirbycan. These states will be the axis of Turkish policy towards this region.

الهوامش و المصادر

(1) سيار كوكب علي الجميل، ((الجغرافية التاريخية لجمهوريات قوقاسيا وترنس قوقاس)) في عبدالجبار عبد مصطفى النعيمي، جمهوريات أسيا الوسطى وقفقاسيا الجذور التاريخية والعلاقات الإقليمية، (مركز الدراسات التركية – جامعة الموصل –1993)، ص 37.

(2) واثق محمد براك، ((التنافس الأمريكي – الروسي في القوقاز: الحرب الروسية – الجورجية أنموذجا))، مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية(جامعة الموصل)، المجلد 9، العدد 2، آذار 2010، ص ص 303 – 304.

(3) المصدر نفسه، ص 303.

(4) نبيل محمد سليم، ((منطلقات التوجه التركي نحو جمهوريات أسيا الوسطى والقوقاز والآفاق المحتملة))، في النعيمي وآخرون، المصدر السابق، ص ص 198 – 199.

(5) محمد نور الدين، ((السياسة الخارجية.. اسس ومرتكزات)) في علي حسين باكير وآخرون، تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج، تحرير محمد عبد العاطي، (مركز الجزيرة للدراسات – الدوحة –2010)، ص 137.

(6) المصدر نفسه، ص 138.

(7) خورشيد حسين دلي، تركيا وقضايا السياسة الخارجية، كتاب منشور في شبكة المعلومات الدولية على موقع اتحاد الكتاب العرب : www.awu-dam.com

(8) محرّم اكشي ((أسيا الوسطى والقوقاز تامين لجسور الطاقة))، في علي حسين باكير وآخرون، تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج، تحرير محمد عبد العاطي، (مركز الجزيرة للدراسات – الدوحة –2010)، ص ص 194 – 196.

(9) نور الدين، المصدر السابق، ص 139.

(10) احمد داؤود اوغلو : العمق الاستراتيجي : موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، ترجمة محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل، (مركز الجزيرة للدراسات – الدوحة – 2010)، ص ص 612 – 614.

(11) Aybars Gorgulu ((towards a Turkish – Armenian – Rapprochement)) Insight Turkey(Ankar) vol 11. No 2. 2009. p 23.

(12) Igor Torbakov, ((Russia and Turkish-Armenian normalization: competing Interests in the South Caucasus)) , Insight Turkey, vol 12, no 2, 2010, p. 34.

(13) Gorgulu , op. cit. p. 24

(14) Torbakov,op. cit. p.34.

(15) Michael A. Reynolds, ((Turkeys Troubles in the Caucasus)), Insight Turkey, vol 10, no 4, 2008, P. 19.

(16) غل يمارس دبلوماسية كرة القدم مع أرمينيا في أول زيارة لرئيس تركي لها، صحيفة الشرق الأوسط(لندن)، العدد 10876، 2008/9/7.

(17) عبدالجليل زيد المرهون، أذربيجان وقضية الحدود التركية – الأرمينية، مقال منشور في شبكة المعلومات الدولية على موقع صحيفة الرياض الالكتروني: www. Alriyad.com

(18) Reynolds , OP. cit , p. 21

(19) اكشي، المصدر السابق، ص 204؛

Serge Minasyan,((prospects for Normalization between Armenia and Turkey : Aview from Yerevan)), insight Turkey, vol 12, no 2, 2010, p 22.

(20) Ufuk Ulutas, ((Turkish Foreign policy in 2009 year Of pro-activity)), Insight Turkey, vol 12 , no 1, 2010, P. 4.

(21) محمد نور الدين : الاتفاق التركي – الأرميني الدوافع والتوقعات مقال منشور على موقع الجزيرة www. Aljazeera. com

(22) رمضان غوزون، مساعي تركيا في البحث عن السلام والاستقرار في القوقاز، مقال منشور في شبكة المعلومات الدولية على الموقع : www.trt.net

(23) محمد نور الدين : الاتفاق التركي– الأرميني، المصدر السابق.

(24) المصدر نفسه.

(25) ulutas ,Op. Cit, p 5; Minasyan, Op. Cit, pp 27-28.

(26) اردوغان التطبيع مع تركيا مرتبط بقضية بكارباخ، مقال منشور في شبكة المعلومات الدولية على الموقع: www.bbc.co.uk/ arabic. com

(27) أرمينيا تجمد التطبيع مع تركيا، مقال منشور في شبكة المعلومات الدولية على موقع الجزيرة: www.ALjazera.net

(28) Minasyan, Op. Cit, p28.

(29) الغالبية البرلمانية الأرمينية تعلن تجميد التطبيع مع تركيا، مقال منشور في شبكة المعلومات الدولية على الموقع :
www.France24.com/ar/20100422-armenia-coalition-halts-ratification-turkey-deal-reconciliation-normalization

(30) أرمينيا تجمد التطبيع مع تركيا، المصدر السابق.

(31) تقع (أوسيتيا الجنوبية) في وسط جورجيا في الطرف الشمالي – الجبلي، وسكانها من المسيحيين الذين عرفوا باسم (القوشحة) أو (القوصحة)، وتبلغ مساحتها (3900 كم2)، أما عدد سكانها حسب إحصاء عام 2000 فيبلغ حوالي (70000) نسمة، (65٪) منهم أوسيتيون و(30٪) منهم جورجيون، وتعد مدينة(تسيخفنالي) عاصمة الإقليم. وقد ضمت روسيا القيصرية إقليم أوسيتيا سنة 1801، ولإعادة تشكيل المنطقة، قسمت في العهد السوفيتي إلى قسمين، فأرتبطت (أوسيتيا الشمالية) والتي يشكل المسلمين جزء من سكانها، إداريا بموسكو مباشرة، وهي تدعى الآن جمهورية (أوسيتيا الشمالية – ألانيا) التابعة للإتحاد الفيدرالي الروسي، في حين ألحقت أوسيتيا الجنوبية التي أغلبية سكانها من المسيحيين الأرثوذكس بجمهورية جورجيا. واثق محمد براك، ((التوجهات الانفصالية المعاصرة في القوقاز : اوسيتيا الجنوبية، ابخازيا، ناكورنوقره باخ))، بحث مقبول للنشر في مجلة آداب الرافدين(جامعة الموصل)، ص 8.

(32) المصدر نفسه، ص 11.

(33) تركيا والوضع في القوقاز، مقال منشور في شبكة المعلومات الدولية على الموقع:
www.trend.com

(34) Reynolds , OP. cit , pp 15 -16

(35) أنقرة والأزمة الجورجية : تركيا وخياراتها السياسية الكبرى، مقال منشور في شبكة المعلومات الدولية على موقع منتدى العصر : www. Alasr.ws/index.cfm

(36) اكشي، المصدر السابق، ص 203

(37) Reynolds , OP. cit , p. 17.

(38) أنقرة والأزمة الجورجية : تركيا وخياراتها السياسية الكبرى، المصدر السابق.

(39) اكشي، المصدر السابق، ص 205.

(40) Torbakov , op. cit. p.36

(41) Gorgula , op. cit. p. 25.

(42) Reynolds , OP. cit , p 18.

(43) Gorgula , op. cit. p. 24.

(44) براك، التوجهات الانفصالية المعاصرة في القوقاز، ص16.

(45) شفيق عبدالرزاق السامرائي، ((جمهورية اذربيجان والعلاقات مع تركيا))، في عبدالجبار عبد مصطفى النعيمي واخرون، المصدر السابق، ص ص 153–154.

(46) طلال يونس الجليلي، ((ناكونوكاراباخ : التنافس والنزاع والمتغيرات الدولية))، في عبدالجبار عبد مصطفى النعيمي وآخرون، المصدر السابق، ص 166.

(47) منظمة الأمن والتعاون الأوربي :OSCE، أكبر منظمة أمن إقليمية، تأسست في سبعينات القرن الماضي، وتهتم بقضايا الأمن وحقوق الإنسان، وتضم كافة دول آسيا الوسطى وجمهوريات الاتحاد السوفييتي السابق وأوروبا الشرقية والغربية والولايات المتحدة الأمريكية وكندا، فعدد أعضاؤها (56) بلداً،وأعضاؤها المشاركين للتعاون (11) بلداً.براك، التوجهات الانفصالية المعاصرة في القوقاز، ص21

(48) براك، التوجهات الانفصالية المعاصرة في القوقاز، ص ص 17 – 21.

(49) عبدالجليل زيد المرهون، العلاقات التركية – الأرمينية وامن القوقاز، مقال منشور في شبكة المعلومات الدولية على موقع صحيفة القبس (الكويت)، 2009/9/5.

www. AL kabass.com

(50) الجليلي، المصدر السابق، ص 176.

(51) اردوغان التطبيع مع تركيا مرتبط بقضية كارباخ، المصدر السابق.

(52) المرهون، العلاقات التركية – الأرمينية وامن القوقاز، المصدر السابق.

(53) Elhan Mehtiyev, ((Turkish - Armenian protocols An Azerbaijani perspective)), Insight Turkey, vol 12, no 2 ,2010, P.43.

(54) براك، التوجهات الانفصالية المعاصرة في القوقاز، ص22.

(55) Alexander Iskandaryan, ((Armenian–Turkish Rapprochement: Timing Matters)) Insight Turkey , vol 11 , no 3 , 2009 , P. 38.

(56) Ibid , p 39.

57 – الغالبية البرلمانية الأرمينية تعلن تجميد التطبيع مع تركيا، المصدر السابق.

(58) Gorgulu, op. cit. pp 23 – 24.

(59) اكشي، المصدر السابق، ص 197.

(60) المصدر نفسه، ص 198.

(61) دياري صالح مجيد، خط الأنابيب باكو – جيهان وحرب القوقاز: مقال منشور في شبكة المعلومات الدولية على موقع الحوار المتمدن :

www. ahewar. orgidebat / show. art. aso ? aid = 148727

(62) اكشي، المصدر السابق، ص198.

(63) مجيد، المصدر السابق.

(64) اكشي، المصدر السابق، ص 199.

(65) مجيد، المصدر السابق.

(66) اكشي، المصدر السابق،ص 204.

(67) نابوكو : خط انابيب لنقل الغاز الطبيعي من اذربيجان وتركمانستان واسيا الوسطى الى دول اوربا عبر تركيا، سمي بهذا الاسم نسبة الى مقطوعة موسيقية كلاسيكية اوربية تأكيداً على طابعه الاوربي. يقضي هذا المشروع الذي تقدر تكاليفه بنحو 8 مليارات يورو والذي يبلغ طوله 3300كم بنقل الغاز من اسيا الوسطى والقوقاز الى اوربا وسيمر الخط عبر اذربيجان وتركيا ثم بلغاريا ورومانيا وهنغاريا ومن المتوقع أن يتم بناء المرحلة الأولى من خط أنابيب الغاز في الفترة ما بين 2010 – 2012 على أن تصل قدرته النقلية 8 مليارات متر مكعب من الغاز سنويا عام 2013 و 31 مليار متر مكعب عام 2018. خط أنابيب الغاز نابوكو :مقال منشور في شبكة المعلومات الدولية على موقع روسيا اليوم :

www. Russian today.com

(68) مجيد، المصدر السابق ؛ خط أنابيب نابوكو: مقال منشورعلى موقع الجزيرة:

www.ALjazera.net

(69) اكشى، المصدر السابق، ص 206.

(70) راشد ابانمى :خط أنابيب« نابوكو».. اللعبة الجيوسياسية الكبرى حول الطاقة، مقال منشور على الموقع: www.aleqt.com/2009/07/25/article_255824.html

(71) اكشي، المصدر السابق، ص 206

(72) المصدر نفسه، ص 208.

(73) براك، التنافس الأمريكي – الروسي في القوقاز، المصدر السابق، ص 325.